

موجب تقديم المحرر وأثر الامتناع عن تقديمه أو إنكاره

المادة الخامسة والثلاثون:

١- إذا أقر الخصم أن المحرّر في حوزته أو سكت، أو أثبت الطالب صحة طلبه، أمرت المحكمة بتقديم المحرّر.

٢- إذا امتنع الخصم عن تقديم المحرّر المطلوب بعد إمهاله مرة واحدة، عدت صورة المحرّر التي قدمها الطالب صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن قد قدم صورة من المحرّر؛ فللمحكمة الأخذ بقول الطالب فيما يتعلق بشكل المحرّر ومضمونه.

٣- إذا أنكر الخصم وجود المحرّر ولم يقدم الطالب للمحكمة إثباتاً كافياً لصحة طلبه، فله أن يطلب من المحكمة توجيه اليمين لخصمه فيما يتعلق بهذا المحرّر، وفقاً للأحكام المقررة في الباب (الثامن) من هذا النظام، وإذا نكل الخصم عن اليمين ولم يردها على الطالب أو رد اليمين على الطالب فحلف، عدت صورة المحرّر التي قدمها الطالب صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن قد قدم صورة من المحرّر؛ فللمحكمة الأخذ بقول الطالب فيما يتعلق بشكل المحرّر ومضمونه.

الشرح:

قررت الفقرة (١) أن الخصم إذا طلب إلزام خصمه بتقديم محرر وفق الشروط

المذكورة في المادة (٣٤) من هذا النظام، فإن المحكمة تأمر الخصم بتقديم المحرر في إحدى الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: إذا أقر بوجود هذا المحرر تحت يده، أو سكت فلم يقر ولم ينكر.

الحالة الثانية: إذا أنكر وجود هذا المحرر تحت يده، وأثبت الطالب صحة طلبه، بأن أثبت أن المحرر تحت يد خصمه.

وجاءت الفقرة (٢) لتبين أثر امتناع الخصم عن تنفيذ أمر المحكمة بتقديم المحرر الوارد في الفقرة (١) بعد إمهاله مرة واحدة، وأن له حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الطالب قد قدم للمحكمة صورة من المحرر، فيجب على المحكمة أن تعد صورة المحرر المقدمة منه صحيحة ومطابقة للأصل وتعتد بها.

الحالة الثانية: ألا يكون الطالب قد قدم صورة للمحكمة، فللمحكمة الأخذ بما يدلي به الطالب من أقوال فيما يتعلق بشكل المحرر ومضمونه، وفقاً لظروف الدعوى وملابساتها مع وجوب بيان أسباب ذلك في حكمها.

وجاءت الفقرة (٣) لتعالج حالة إنكار الخصم وجود المحرر، مع عدم إثبات الطالب صحة طلبه، ففي هذه الحالة وتطبيقاً لقاعدة البينة على المدعي واليمين على من أنكر، الواردة في المادة (٣) من هذا النظام؛ فللطالب الحق في طلب اليمين الحاسمة من خصمه - وفقاً لأحكام باب اليمين من هذا النظام-، فإن نكل الخصم عن اليمين دون أن يردها على الطالب أو ردها وحلف الطالب، ففي هذه الحالة إن كان الطالب قد قدم صورة من المحرر؛ فيجب على المحكمة أن تعد صورة المحرر المقدمة من الطالب صحيحة ومطابقة للأصل، وإن لم يكن قد قدم

صورة فللمحكمة أن تأخذ بما يدلي به الطالب من أقوال فيما يتعلق بشكل المحرر ومضمونه، وفقاً لظروف الدعوى وملابساتها، مع وجوب بيان أسباب ذلك في حكمها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجوز للخصم الذي امتنع عن تقديم المحرر لخصمه وفقاً لهذه المادة، أن يحتج بعد ذلك في الدعوى بالمحرر ذاته الذي امتنع عن تقديمه في أي مرحلة تكون عليها، وذلك وفقاً للمادة (٤٤) من الأدلة الإجرائية.

